

نفايات لبنان: أزمات متتالية وحلول طارئة مستدامة

يطبق لبنان منذ العام ١٩٩٧ خطط طوارئ لإدارة النفايات ويمدد هذه الخطط المكلفة مادياً (والتي تحمل المواطن وزراً اقتصادياً يزيد فوق غلاء المعيشة) وذات الآثار البيئية والصحية السلبية دون اتخاذ أية إجراءات للانتقال إلى التخطيط الطويل الأمد والمستدام. بعد ٢٢ عاماً ما زلنا نطمر أكثر من ٩٠% من نفاياتنا وبدأ العمل لاستقدام محارق للنفايات دون دراسة لخيارات إدارة النفايات وأثرها البيئي والاقتصادي الاجتماعي. ما زلنا ننتظر إصدار استراتيجية إدارة النفايات التي لا نعرف إذا كانت ستطبق على الرغم من مساوئها خاصة أنه سبق لها خارطة طريق بدأت تناقش في لجنة وزارية ولا تبدو اتجاهات النقاش جيدة خاصة فيما يتعلق بإعطاء البلديات الأموال والقدرة على تحصيل كلفة إدارة النفايات وتطبيق الفرز من المصدر.

لا شيء مستدام في إدارة النفايات في لبنان سوى خطط الطوارئ، حتى خطط الطوارئ تطبق جزئياً. فبين أزمة وأزمة لا تحرك الإدارات ساكناً وتترك الأوضاع على ما هي عليه حتى تعود الأزمة الجديدة. وبسبب سوء الإدارة هناك انعدام ثقة من قبل المواطنين في أداء الدولة والقطاع الخاص مما يجعلهم يرفضون إقامة مراكز معالجة وتخلص من النفايات في مناطقهم. فطمر ٩٠% من النفايات دون معالجة والروائح المنبعثة من المطامر البحرية ومعامل التسبيخ وعدم معالجة العصارة الناتجة عن المطامر بالشكل المطلوب تجعل أي شخص عاقل يرفض إقامة هذه المنشآت في منطقته.

إن الأزمة الناتجة عن إقفال مكب عدوة في الشمال واعتراض الأهالي على استحداث مطمر صحي ستبعه قريباً أزمة في بيروت وجبل لبنان خاصة بعد إقفال مطمر الكوستابرافا أمام نفايات المناطق باستثناء الضاحية الجنوبية والشويفات ووصول مطمر برج حمود الجديدة إلى سعته القصوى. من المتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى توسيع مطمر برج حمود - الجديدة وردم مرفأ الصيادين. يُجمع أعضاء الائتلاف على رفض الجريمة البيئية الموصوفة التي تُرتكب بحق بحر لبنان وبيئته وصحة اللبنانيين والقطاعات السياحية والاقتصادية البحرية. كما يؤكد الائتلاف رفضه التام لأي مساع لتوسيع هذه المكبات البحرية التي إن دلت على شيء فهي تدلّ على الفشل الذريع في إعداد وتنفيذ خطط بيئية سليمة. يرى الائتلاف أن التقصير والإهمال المتعمد في إدارة ملف النفايات الصلبة وعدم توسيع وتأهيل معامل الفرز والتسبيخ له طابع استثماري عقاري على حساب طبيعة لبنان وصحة شعبه ويحمل المسؤولية الأنية والمستقبلية لكل من سهّل وساهم واستفاد من ارتكاب هذه الجرائم البيئية ذات كلفة تدهور بيئي عالية جداً والتي ستكلف سنين طويلة من الجهد والعمل ومئات ملايين الدولارات لمعالجة التلوث البحري وإعادة الحياة البحرية إلى طبيعتها في حال لم يكن الضرر البيئي نهائي وغير قابل للتصحيح.

يجب أن تبدأ إدارة النفايات بتحديد أنواع النفايات ومصادرها وفصل النفايات المنزلية عن غيرها من النفايات التي تحتاج إدارة مختلفة. طالما أن النفايات الخطرة على أنواعها ونفايات الردم والمسالخ وغيرها ممزوجة مع النفايات المنزلية لا يمكن الوصول إلى إدارة سليمة للنفايات. تركز السياسة المتكاملة للإدارة السليمة للنفايات المنزلية على حلقات أربعة مترابطة، تشكل مجتمعة العمود الفقري لاستراتيجية الإدارة المستدامة المطلوبة. الحلقات الرئيسية الثلاثة هي:

أولاً، العمل على التخفيف من إنتاج النفايات عبر منع استعمال المواد الأحادية الاستعمال (يمكن البدء فوراً بالتطبيق كما فعلت بعض البلديات) واستخدام محفزات اقتصادية وتطبيق مبدأ مسؤولية المنتج الممتدة (تحتاج لوقت أطول للتنسيق مع الصناعيين واستحداث القوانين والآليات اللازمة).

ثانياً، يجب السير بمشروع فرز النفايات من المصدر فوراً ووضع نظام لجمع النفايات بواسطة شاحنات لا تضغط النفايات غير المفروزة.

ثالثاً، تطوير واستحداث مراكز للفرز والمعالجة البيولوجية، تفصل المكونات القابلة للتدوير، وتعالج المكونات العضوية، بالتسيب وفق تقنيات مقبولة تؤمن التحكم بالروائح، وتحسين جودة الكومبوست المنتج، وهذا ممكن عبر تحسين مراقبة مؤشرات عملية التسيب، وعبر وضع وتشغيل فلاتر بيولوجية تزيل الروائح في حال وجودها. ويمكن أن تتم المعالجة أيضاً بالهضم اللاهوائي، الذي يولد البيوغاز لإنتاج الطاقة.

رابعاً، توفير مطامر صحية نظامية تابعة لكل مركز للفرز والمعالجة، أو لمجموعة من مراكز الفرز والمعالجة الموجودة في المناطق، لاستقبال المتبقيات النهائية لعمليات الفرز. لا يجب أن يصل إلى المطمر إلا النفايات التي لا يمكن إعادة تدويرها أو معالجتها وهذا يخفف من أثرها البيئي. إن اختيار مواقع المطامر يجب أن يبنى على دراسات جيولوجية وهيدروجيولوجية إيكولوجية واجتماعية وأن يخضع لدراسة تقييم أثر بيئي تؤكد على صلاحيتها. بالنسبة للمواقع المحددة في خارطة الطريق التي قدمها وزير البيئة لمجلس الوزراء يجب إعادة النظر بصلاحيتها بناءً على التغييرات التي حصلت في السنوات الـ ١٣ الأخيرة وبناءً على تحديد المناطق الخدماتية الجديدة. كما يجب تحديث دراسات تقييم الأثر البيئي لأن العديد من العوامل اختلفت خاصة قرب هذه المواقع من المناطق السكنية.

من هنا، نؤكد على ضرورة تلازم هذه الحلقات والعمل بنفس الجهد على التخفيف من إنتاج النفايات وفرزها من المصدر وتأمين نقلها المنفصل وإنشاء وتحديث مراكز الفرز والمعالجة وتحديد مواقع المطامر الصحية.

إن الصعوبات والمشاكل التقنية المتعلقة بإدارة النفايات قابلة للحل بإجراءات تقنية غير معقدة وغير مكلفة ولكن كل الحلول التقنية تحتاج لإرادة سياسية، إرادة للانتقال إلى الحلول المستدامة بعيداً عن المصالح السياسية والطائفية والانتخابية. إن مشكلة النفايات المستدامة ليست مشكلة تقنية إنما هي مشكلة سياسية ومشكلة حوكمة بالجواهر.